وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبية
تخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبة: معطاالله عبلة

بعنوان:

دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفقSCF

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2013/06/22:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/سويسي هواري (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ عزاوي أعمر (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/بن مالك محمد (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

كلـــــــمة الشكـــــر

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي وان اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ صدق الله العظيم – سورة النمل – الاية 19.

فعرفانا بالجميل . وتقديرا لكرم الأخلاق. وإيمانا بعظمة العطاء. نتقدموا بكل امتناننا و شكرنا الجزيل إلى الدكتور المشرف: العزاوي اعمر على نصائحه وعلى كل ما بدله معي في إعداد هذه المذكرة.

كما نشكر الأستاذ الفاضل:غوالي محمد البشير حفظه الله على دعمه المتواصل لي .

ونشكر الأستاذ : غريب الدوادي ودشاش عبد القادر جزاهما الله كل خير.

ونشكر كل من وقف بجانبنا , وساعدنا من قريب او بعيد و لو بكلمة طيبة

وخاصة إلى صاحب مكتبة الأندلس: محمد ومساعدوه البشير وخيرة لسعرهم في إنجاز هذه إنجاز هذه المذكرة .

كما نشكر أسرة قسم العلوم التجارية

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر الأساتذة

الذين تعاقبوا على تدريسنا ودفعة 2013

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد للإنجاز هذا العمل ولو بالدعاء

وشـــــــــــــكرا...

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتعالج دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي وفق SCF استنادا على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها مع القوائم المالية وفق PCN ومعرفة مدى ملائمتها لتحقيق الإفصاح للقوائم المالية وفقSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدين في ذلك على دراسة حالة، وقد استخدمنا طريقة المقابلة للإجابة على الإشكالية التالية: ما دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF وقد توصلت الدراسة إلى النتائج نذكر بأهمها:أن للكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها يدعى بالمحاسبة المبسطة يختلف عن المحاسبة المواجهة للكيانات الكبيرة وأن المبرر الأساسي لوضع المحاسبة المبسطة هو موازنة بين تكلفة معالجة المعلومات وإنتاج المعلومات، فلا يعقل أن تطبق المعايير المحاسبية المعقدة الخاصة بالكيانات كبيرة ذات أنشطة معقدة على كيانات ذات نشاط واحد.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، مخطط وطني محاسبي، نظام محاسبي مبسط، محاسبة مبسطة، إفصاح، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

Résumé:

Cette étude a été d'examiner le rôle de la comptabilité simplifiée en jetant les bases de l'information comptable conformément à l'SCF basée sur les états financiers en particulier les petites et moyennes entreprises et en les comparant avec les états financiers en conformité avec le PCN et de découvrir leur aptitude à atteindre la divulgation des états financiers conformément aux SCF. L'étude a révélé des résultats rappellent Bohmha: celle de petit système de comptabilité des entités de son propre disant simplifié comptable diffère des entités de confrontation comptables large et injustifiée fondamental pour le développement de la comptabilité simplifiée est un équilibre entre le coût du traitement de l'information et de la production de l'information, il n'est pas raisonnable d'appliquer les normes comptables, les entités complexes et de grande, activités des entités complexes avec une seule activité.

Mots clés: système de comptabilité financière, le système de comptabilité nationale, le système de comptabilité simplifiée, la comptabilité simplifiée, la divulgation, les petites et moyennes entrepr

الفهرس

عنوان	الصفحة
الشكر.....,.....	.III
الملخص.....	.IV
قائمة الفهرس.....	.V
قائمة الجداول.....	.VII
قائمة الاختصارات والرموز.....	.VII
قائمة الملاحق.....	.VII
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: أدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.....	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: أدبيات النظرية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.....	3
المطلب الأول: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة و إجراءاته.....	3
الفرع الأول: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة.....	3
الفرع الثاني: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة.....	6
المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها.....	8
الفرع الأول: الغرض من القوائم المالية المبسطة.....	8
الفرع الثاني: خصائص النوعية للقوائم المالية.....	9
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.....	9
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.....	10
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.....	10
المطلب الرابع:الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبة المالية المبسطة.....	11
الفرع الأول: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية.....	11
الفرع الثاني: عرض الكشوف المالية.....	12
المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.....	15
المطلب الأول:دراسة مهاوة أمال "إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs".....	15
المطلب الثاني:دراسة قوي عفاف"محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	16
المطلب الثالث: دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان"دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر.....	16
المطلب الرابع: دراسة بن ناصر عيسى وبوهرين فتيحة "اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	17
خلاصة الفصل.....	19
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	20

تمهيد.....	21
المبحث الأول: المبحث الأول: منهجية الدراسة.....	22
المطلب الأول: أدوات الدراسة.....	22
الفرع الأول: المقابلات.....	22
الفرع الثاني: جمع الملاحظات.....	23
المطلب الثاني: جمع الوثائق و المعلومات.....	24
الفرع الأول: جمع وثائق الدراسة.....	24
الفرع الثاني: معلومات عن عينة الدراسة.....	24
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.....	25
الفرع الأول:إطار مجتمع الدراسة.....	25
الفرع الثاني:عينة الدراسة.....	25
المطلب الرابع:حدود الدراسة.....	25
الفرع الأول:الحدود الزمنية والمكانية.....	25
الفرع الثاني:الحدود الموضوعية.....	25
المبحث الثاني: دراسة وتحليل ومقارنة الكشوف المالية بكلى النظامين مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.....	26
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (A) في 2012/12/31.....	26
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.....	26
الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.....	29
المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (B) في 2012/12/31.....	31
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.....	31
الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.....	34
المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (C) في 2012/12/31.....	36
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.....	36
الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.....	39
المطلب الرابع: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (D) في 2012/12/31.....	41
الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.....	41
الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.....	44
خلاصة الفصل الثاني.....	50
الخاتمة.....	51
قائمة المراجع.....	55
الملاحق.....	58

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	يبين معايير الكيان الصغيرة حسب النظام المحاسبي المالي.....	05
الجدول 2.1	الوضعية عند نهاية السنة المالية.....	12
الجدول 3.1	الوضعية عند نهاية السنة المالية.....	13
الجدول 4.1	حساب النتائج.....	13
الجدول 5.1	تغير الخزينة خلال السنة المالية.....	14

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار/الرمز	الدلالة
IFRS FOR SMEs	المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
IAS/IFRS	معايير المحاسبة الدولية
SCF	النظام المحاسبي المالي الجديد
PCN	المخطط الوطني المحاسبي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق1	القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة ومتوسطة (A) في 2012/12/31.....
الملحق 2	القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة ومتوسطة (B) في 2012/12/31.....
الملحق 3	القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة (C) في 2012/12/31.....
الملحق 4	القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة (D) في 2012/12/31.....

المقـــدمة

- طرح مشكلة البحث
- فرضيات البحث
- مبررات اختيار الموضوع
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج البحث
- صعوبات البحث
- هيكل البحث

إن التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بنا، قد فرضتها التطورات العلمية و التكنولوجية والاقتصادية و السياسية وغيرها. حيث أدت ثورة المعلومات وما تبعها من انتشار الحواسب والاستخدام الواسع لشبكة الانترنيت، إلى تقليص حجم العالم بالمعنى المجاز. وجعله أكثر قربا من أي وقت مضى بحيث تنعكس أثار الأحداث دولة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر على معظم دول العالم. وبالتأكيد فان المحاسبة باعتبارها فرع من فروع المعرفة، لم تكن بمعزل عن التغيرات والتطورات السالفة الذكر، حيث أنها تعد واحدا من المجالات التي اخذ الاهتمام به يتزايد مع التطور الاجتماعي وما رافقه من تطورات أخرى، وهذا ما كان دافعا لأجل فهم ومعرفة هذه التغيرات لتطويعها والاستفادة منها بدلا من أن تكون عائقا أمام برامج وخطط الدول. ويعتبر الإفصاح من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات السابقة، وهذا ما يؤكده سعي العديد من الشركات في تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجها لتأخذ بعد ذلك في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

لقد وسعت هذه التغيرات من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المعروضة، وذلك لاعتبار أن الإفصاح يستخدم في المحاسبة لإظهار وتقديم المعلومات بالمميزات اللازمة والضرورية عن المؤسسة، لمختلف الأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية معها، فهوا إذن احد أدوات الاتصال الرئيسية الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي. حيث قاد هذا البعد الدولي لأنشطة المؤسسات إلى العمل على محاولة التوافق والتوحيد المحاسبي على مستوى العالم، لأجل الحصول على مستويات متشابهة من الإفصاح من خلال توحيد طرق القياس المتبعة من دولة إلى أخرى.

والمؤسسات في العالم وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تكن بمنئ عن هذه الأحداث، من خلال التغيرات التي حصلت في الاقتصاد، وذلك بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،وكذا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى الاتجاه نحو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص في إطار ما يعرف بالخوصصة، مما سيساهم في زيادة فاعلية السوق المالي واتساعه، وتخطي المعاملات فيه المجالين المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي. بحيث يترتب على ما سبق ذكره زيادة الأهمية النسبية للقوائم المالية المفصح بها من طرف المؤسسات، باعتبارها مصدرا أساسيا للمعلومات التي يستعين بها المستثمرين والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات، سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال المفاضلة بين طرق التمويل المختلفة.

و قاد كذلك هذا البعد الدولي إلى إشكالية جوهرية، تتمثل في مدى قدرة محاسبة المؤسسة على المستوى الوطني من خلال المعلومات التي توفرها، على مسايرة هذا البعد الدولي الجديد، ذلك أن النظام المحاسبي المالي المبسط الخاص بالكيانات الصغيرة وأسلوب الإفصاح عن المعلومات يختلف من دولة إلى أخرى، لأنه مكيف في كل دولة مع النظام الاقتصادي المتبع، إضافة إلى تحقيقه للأهداف المسطرة محليا.

كل هذه الأحداث كان لها تأثير على الجانب العملي للمؤسسة، في أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، لمساعدتهم في اتخاذ القرار، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، من خلال اتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها، في عمليات التخطيط والرقابة واتخذ القرارات.

كما يجب أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة لاستعمالها في تقييم أداء المؤسسات، والوقوف على مركزها المالي لإجراء المقارنة بقدر كبير من الموضوعية.

وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى وجود عدة صعوبات من حيث التعاريف ودقة المصطلحات المحاسبية، إضافة إلى عدم إعداد قوائم مالية يستعملها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه. ومشاكل أخرى كطرق تقييم الاستثمارات والمخزونات...الخ. التي طرحت أثناء التطبيق الميداني للمخطط المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .وبالتالي فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي وضرورة حتمية للمؤسسات، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية على المستويين المحلي والدولي.

ومنه فإن التساؤل الرئيسي في هذا الموضوع يتمثل فيما يلي:

← ما دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ← ما مدى وضوح المحاسبة المبسطة وفق SCF للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ← ما مدى ملائمة عرض القوائم المالية المبسطة للنظام المحاسبي المالي ؟
- ← ما مدى تحقيق الإفصاح للقوائم المالية وفقSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- ← تعتبر المحاسبة المبسطة موضحة وفق SCF للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ← إن عرض القوائم المالية المبسطة ملائمة للنظام المحاسبي المالي؛

← إن القوائم المالية وفقSCF تحقق الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

← يتطلب تخصص دراستنا دراسة ومعرفة هذه المواضيع؛
← الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع و إسقاط الجانب النظري على التطبيقي؛
← توفير مصادر أكثر للمعلومات حول هذا الموضوع؛
← التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاتجاه نحوى الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية.

أهداف الدراسة:

← نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة؛
← تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإجراءات والمراحل التسلسلية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
← خلال دورتها المالية لتحديد النتيجة ومعرفة وضعيتها المالية والاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة لمسايرة الحاضر؛
← إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعلومات التي يوفرها على ضوء قوائم مالية تتميز بمصداقية وشفافية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في بيان دور المحاسبة المبسطة في المؤسسات باعتبارها وسيلة رقابة بما تقدمه من معلومات للجهات المختصة، ووسيلة فعالة يتم الاعتماد عليها في إعداد التقارير وتنظيم الحسابات التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة. إضافة إلى الإفصاح في القوائم المالية الذي يجب أن يتمتع بالخصائص اللازمة حسب ما تنص عليه المعايير الدولية.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرادة من البحث، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في معالجة الفصل الأول النظري، وفيما يخص الفصل الثاني فتم اعتماد أسلوب التحليل تماشيا مع طبيعة معالجة هذا الفصل.

أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات، فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي. وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على شبكة الانترنيت، كما اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية والاستعانة من بعض الباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي والممارسين ، للإحاطة بجوانب الموضوع سعيا لتحقيق نتائجه.

صعوبات البحث:

- نقص بعض المراجع المهمة؛
- الدراسة الميدانية تتطلب شيء من الوقت وقلة المعلومات الكافية؛
- لم يطرح الموضوع بهذه الصياغة من قبل.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين إضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

الفصل الأول: أدبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة والذي سنتعرض فيه إلى لمحة عن مجال تطبيق المحاسبة المبسطة والمؤسسات الخاضعة لها، وكذا الغرض من القوائم المالية الخاصة بها. إضافة إلى خصائص النوعية للقوائم المالية ومن ثم سوف نتعرض إلى الإفصاح في القوائم المالية، و ذلك بالتركيز على مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه من اجل تحقيق الشفافية في التقارير. كما نتطرق كذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الباحثين وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة الحالة، حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع الفاعلين في المجال المحاسبي في ولاية ورقلة، وذلك باستعمال طريقة العرض الكشوف المالية لأجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مقارنة بين النظامين القديم والجديد، بالاعتماد على الإجابات الواردة. وذلك لدراسة الجوانب المتعلقة بدور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وحسب ما يتطلبه ويفرضه هذا الأخير من قواعد.

الفصل الأول

تمهيد:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لها خصائص محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل النظام المحاسبي المالي المبسط الذي يقوم على أساس التحصيل والصرف ويدعى محاسبة الخزينة[1]، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية.

لدى سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة وبالتالي سنقسم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: أدبيات النظرية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة؛
- المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجال الدراسة.

المبحث الأول: أدبيات النظرية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة

[1]- القرار المؤرخ في 26 يوليو2008،يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية،وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

المطلب الأول: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة و إجراءاته.

الفرع الأول: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة.

أولاً: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة.

يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم[2] والتي تم الإشارة إليها سابقاً، أن تستعمل نظاما محاسبيا مبسطاً يدعى محاسبة الخزينة*.

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:

– المسك المنتظم لدفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ الضئيلة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛

– حفظ وثائق الثبوتية الرئيسية (الفواتير المستلمة أو الصادرة ، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل...) وتؤرخ وتصنف وترقم هذه الوثائق الثبوتية الداخلية والخارجية للكيان؛[3]

---

[2]- وللتفصيل أكثر حول أحكام خاصة بالتنظيم المحاسبي المتعلق بالمحاسبة المبسط راجع معيار المحاسبة المتعلق بالمحاسبة المبسط ،م م 42 ،ص 2_4؛

ثانياً: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة.

لقد حدد المشرع الجزائري،لكي لا يدعى مجالاً للتأويل، الكيان الصغير لغرض تطبيق محاسبة مالية مبسطة[4]، وذلك بإصداره لقرار مؤرخ في 26 يوليو2008 فالمادة 02 منه تنص على ما يلي:"يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها احد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة:

- **النشاط التجاري:**

رقم الأعمال 10 ملايين دينار؛

عدد المستخدمين: 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

- **النشاط الإنتاجي والحرفي:**

رقم الأعمال 6 ملايين دينار؛

عدد المستخدمين: 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

- **نشاطات الخدمات ونشاطات أخرى:**

رقم الأعمال3 ملايين دينار؛

عدد المستخدمين: 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.

ويشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية والثانوية. [5]

---

* يفهم من هذا النص أن الكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها، هذا النظام الذي يدعى بالمبسط يقوم على أساس تحصيل وصرف الكيان، ويدعى أيضا محاسبة الخزينة، إذن المحاسبة المبسطة والنظام المحاسبي المبسط ومحاسبة الخزينة هي مترادفات حسب القرار، وترتكز على التحصيل والصرف وهذا ما يفسر تسميتها بمحاسبة الخزينة أي ما دخل وخرج من الصندوق والبنك وما شابهما،

[3]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

[4]- تتمثل أهم هذه التنظيمات في:

- المرسوم التنفيذي 08- 156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008؛
- المرسوم التنفيذي 09-110 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وعليه، يفهم من نص هذه المادة ما يلي: أن المشرع قسّم الكيانات الصغيرة حسب الأنشطة إلى ثلاثة وهو التقسيم الاقتصادي حيث قسم الأنشطة إلى ثلاث أقسام رئيسية سابقة الذكر.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينها كما يلي:

– **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دج.

– **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج.

– **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج [6].

الجدول رقم1.1 : يبين معايير الكيان الصغيرة حسب النظام المحاسبي المالي

النشاط	رقم الأعمال	عدد المستخدمين	المدة
نشاط تجاري	10 مليون دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين
نشاط إنتاجي أو حرفي	6 ملايين دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7 ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين
نشاط خدمات أو النشاطات الأخرى	3 ملايين دينار جزائري	9 أجزاء يعملون الوقت الكامل (7 ساعات يوميا)	سنتين متتاليتين

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القرار سابق الذكر.

الفرع الثاني: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة.

---

[5]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.

[6]- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 06.

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردها فيما يلي:

أولاً: متابعة العمليات الجارية .

يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق.

ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي :

- وجود دعامة محينة بانتظام :

دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر الإيرادات)؛

حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بدعم القيد في دفتر أو دفاتر الخزينة؛

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات:

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق). وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛
- حسب طبيعة العمليات، حيث تكون هذه العمليات التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجات مسؤوليه للمعلومات الخاصة بالتسيير، ويجب أن يشمل التمييز على الأقل العمليات الآتية :
- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب و التكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)؛
- إيرادات البيع و أداءات الخدمة؛
- الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات، ...)؛
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل(الإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا)؛
- شراء التثبيتات؛
- الاقتراضات أو التنازلات[7].

[7]- لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي ،ص ص 165_166 .

ثانياً : مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية.

يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط، بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذ لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا؛
- مبلغ المخزونات (المنتوجات التامة الصنع والمواد والمستهلكات...) والأشغال الجارية؛
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المبيعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الافتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان.

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة بين السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعمال و تاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول اهتلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كمّا وقيمة، حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس مال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك يقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية:

- حساب التغيير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها؛
- حساب تغير المخزونات و الأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها؛
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج بعنوان بيع التثبيتات السنة المالية(سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)؛

- حساب التغيير الجاري للافتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.[8]

المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها.

الفرع الأول: الغرض من القوائم المالية المبسطة.

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصًا للوفاء بمتطلباته الخاصة . وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير

ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضًا هيكليًا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية[9] ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضًا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها . ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:

الأصول ، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية , وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية[10] في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

---

[8]-القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 78.

[9]- للاطلاع أكثر على هذه أهداف يمكن الرجوع إلى:

- أمين السيد أحمد لطفي،إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2008،ص ص47_50.
- بدوي إلياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011، ص ص58_61.
- منصوري الزين، **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و أبعاد الإفصاح و الشفافية(دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر)**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،30/29 نوفمبر2011،ص ص10_11.

[10]- تحدد الفقرة 09 من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على أن مستخدمي القوائم المالية هم:المساهمون،العاملون، المقرضون،الموردون والدائنون الآخرون ،الزبائن ،الجمهور، الدولة و الهيئات العمومية.

الفرع الثاني: خصائص النوعية للقوائم المالية.[11]

- القابلية للفهم (Intelligibilité)؛
- الملائمة (Pertinence)؛
- الموثوقية (Fiabilité)؛
- الشفافية* (Transparence)؛
- القابلية للمقارنة (Comparabilité).

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

بالنظر للتقدم العلمي الذي غزا كل مجال من مجالات النشاط البشري ، أصبح الاعتماد على المعلومة الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مخطط أو مسؤول في أي موقع إداري كان، وعليه فإنّ الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على أهمية الإفصاح للمعلومات وخاصة المالية منها ، وقد صيغت أدلة ومعايير دولية تعالج موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره ، وإبراز المعلومات والبيانات المالية الواجب الإفصاح عنها وإبرازها.

و يتم الإفصاح عن القوائم المالية والتي تعتبر غاية أساسية لتزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار.

---

[11]– مهاوة أمال، **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص66.

* يتضمن هذا المبدأ الصورة الصادقة، أولوية المضمون على الشكل، الحياد، الحذر، ولتوسيع الحاصل العلمي في هذا الموضوع أنظر إلى:

- علوي إسماعيل وأخرون،**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012، ص ص8-11.
- أوسرير منور، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية(جدول حساب النتائج)**،الملتقى الدولي الأول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي،بالقطب الجامعي الجديد الشط،17-18 جانفي2010،ص ص3-4.
- محمد قوجيل، **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**،العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،30/29 نوفمبر2011،ص 05.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يعريفه الشيرازي: "الإفصاح عن المعلومة المالية يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[12]

من خلال هذا التعريف أيد الشيرازي مفهوم الإفصاح الشامل وهذا من خلال تأكيده على ضرورة توفر التقارير المالية على جميع المعلومات التي تؤثر على مستخدميها.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.[13]

تتعد أنواع الإفصاح[14] وهذا تبعا للغرض المنشود منه، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

1. الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

---

[12]- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص، 330، للإطلاع أكثر ارجع إلى:

- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص، 342.
- محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 578.
- Moonitz M, The Basic Postulates of Accounting, Research Study No. 1 AICPA, 1961, p 48.

نقلا عن: محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق ، ص :344

- KOHLER, L. Eric, "A Dictionary for Accountants", Englewood cliffs, Prentice-Hall, 1979, p178.

نقلا عن: - تيجاني بالرقي،**الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة**، السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، يومي21 و 22 أكتوبر 2008، جامعة باجي مختار،عنابة، ص، 05 .

[13]- عبد اللطيف زيود، وأخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007، ص ص: 171-188.

[14]- بالإضافة إلى أنواع سابقة هناك كذلك الإفصاح الملائم، الإفصاح الإعلامي، الإفصاح الوقائي... ولإطلاع أكثر حول **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية** ارجع إلى:

- بن طاهر حسين وآخرون، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012،ص9.
- بلعادي عمار، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية –واقع،رهانات وآفاق-،جامعة أم البواقي، الجزائر،06-07 ديسمبر2010،ص ص 7- 8.
- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق – قسم المحاسبة – آلية الاقتصاد-المجلد (18) العدد (2) 2002، ص 152.

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

المطلب الرابع:الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبة المالية المبسطة.

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة[15] عن نهاية السنة المالية بعمليات المراقبة، كما تقوم بتحديد نتيجة السنة المالية وتقديمها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة خلال السنة المالية.

الفرع الأول: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية.

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق؛
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب؛
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال؛[16]
- تحديد النتيجة؛ تقديم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في تشكيل جدول يحدد على النحو التالي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

---

[15]- المادة43 :طبقا للمادتين5و22 من القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة2007 ، تخضع الكيانات الصغيرة التي تستجيب لشروط النشاط و رقم الأعمال وعدد المستخدمين إلى محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، إذا وقع اختيارها على طريقة أخرى، وتخضع إلى إعداد كشوف مالية خاصة تتشكل من:

- وضعية نهاية السنة المالية؛
- حساب نتائج السنة المالية؛
- جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية .

[16]- عبد الكريم سهام وآخرون، **دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر (محاسبة خزينة)**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، جامعة سعيد دحلب، البليدة،الجزائر،13 - 14- 15 أكتوبر2009 ، ص 11.

– نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/ – تغيرات الديون قيد التنفيذ والحسابات الدائنة للاستغلال إذا كانت معتبرة (الأهمية النسبية))

+/ – التغيرات بين مخزون أول المدة ومخزون أخر المدة (إذا كانت معتبرة)

+/ التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/– التصحيحات المتعلقة بالافتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

الفرع الثاني: عرض الكشوف المالية.[17]

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها الكيانات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية (يمكن أن يقدم هذان الكشفان الأخيران في جدول واحد).

تقديم هذه الكشوف المالية في صفيحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول الآتية:

الجدول رقم2.1: الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

نرى أن الوضعية في نهاية السنة المالية هي توضح الذمة المالية للكيان وبالتالي هي بمثابة ميزانية لكن مصغرة، حيث يلاحظ فقط في جانب الأصول الصندوق والبنك ذلك أن المحاسبة هي محاسبة الخزينة وقد تكون المخزونات موجودة وكذلك التثبيتات لكن ذات مبالغ غير معتبرة فمن الضروري عدم إظهارها (مبدأ الأهمية النسبية) حيث تكون تكلفة المعالجة تفوق منافع إظهار المعلومة.

[17]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص ص 79– 80.

يلاحظ أيضا أن البنك أمامه عبارة زيادة أو نقصان فالأصل في البنك الزيادة وهذا مبرر كون عناصر الأصول تزيد في جانب المدين. لكن عندما يكون سالبا أي أن البنك دائن وهذا يكون في حالة واحدة وهو أن الحساب البنكي مكشوف، أي أن البنك يسمح بأن يمنح قرضا للزبون في إطار حسابه الجاري البنكي.

كما يمكن للوضعية عند نهاية السنة أن تتضمن عناصر أخرى إذا كانت مبالغ معتبرة.

الجدول رقم3.1: الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات المخزونات قروض الاستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية(زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

الجدول رقم4.1: حساب النتائج

البيان	المبالغ
إيرادات البيع وأداء الخدمات + إيرادات النشاطات الأخرى	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء نفقات أخرى على النشاطات	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد: (الإيرادات – النفقات) السنة المالية تغير قروض الاستغلال ن-1 ، ن تغير المخزونات ن-1 ، ن تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في حساب النتائج، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم5.1: تغير الخزينة خلال السنة المالية

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (−) المتأتية من: حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (−) للمستغل الرصيد (الإيرادات — النفقات) للسنة المالية حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (−)	

يمكن القول أن الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.*

المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

إن المتتبع للأدبيات المحاسبية، يلحظ العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة ، سواء من حيث محاولة تحديدها أو تناولها كمتغير من متغيرات الدراسة، كما تعددت المناهج المتبعة في هذه الدراسات، ونظرا لما تملكه الدراسات السابقة من أهمية بالغة بالنسبة لأي دراسة لاحقة، وتبعا لمسار دراستنا سنتطرق إلى ما يخص موضوعنا بتحديد.

المطلب الأول:دراسة مهاوة أمال "إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs".

دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010 ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، الجزائر،2011-2012 ،هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معالجة إمكانية

* - للتفصيل أكثر حول الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة راجع القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في ما يلي:

- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده؛
- تعتبر تكاليف تبني تطبيق بـ IFRS for SMEs في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية لأهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة ؛
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة؛
- بتحيين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية ؛
- تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMEs دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المنفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

وأخيراً، إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم ومطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد سواء، فمن المؤكد أن تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل أفضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني:دراسة قوي عفاف"محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، الجزائر،2011-2012، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة لتعالج محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس على وجه العموم وإنما من خلال دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المبسط، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في ما يلي:

- إن أعمال الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن التغير الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو اقتصاد السوق؛
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفس خصائص المؤسسات المصغرة؛
- النظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق؛
- الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط غير معقدة وتتمتع بالبساطة؛
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

المطلب الثالث: دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان"دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر".

مداخلة في الملتقى الدولي حول، الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS)، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، تهدف هذه المداخلة إلى توضيح كيف يتم مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وذلك من خلال العناصر التي تطرقت إليها هذه المداخلة بداية بالإطار النظري للحاسبة المالية في الجزائر ويليها ثانيا المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك من خلال توضيح الالتزامات المحاسبية بها.

المطلب الرابع: دراسة بن ناصر عيسى و بوهرين فتيحة "اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية قسنطينة، مداخلة في ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس،الجزائر، 2010، تهدف هذه المداخلة إلى تبين كيفية إعداد، عرض والإفصاح عن قوائمها المالية مما ينتج عنه تطور في مجال نظام المعلومات المتعلق بها، وبما أن الجزائر شهدت تطورا محاسبيا والمتمثل في تغيير نظامها المحاسبي الذي كان معتمدا منذ سنة1975 ليصبح وفق المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية حيث دخل هذا النظام حيز التطبيق بداية من 2010/1/1 ومن بين المؤسسات الخاضعة له نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه تتمحور دراسة حول أثر تطبيق تلك المعايير على نظام المعلومات مركزين على المؤسسات الصناعية بولاية قسنطينة، ومن بين النتائج التي توصلا إليها الباحثتين تمثل في ما يلي:

- تعمل معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية على تحسين نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القوائم المالية التي تعرضها؛

- توفر المعايير حد أدنى من المعلومات التي تخدم جل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منافسين، مقرضين، موردين، زبائن...؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية سيفتح المجال أمام مكاتب محاسبية دولية بتعبير أدق جعل المحاسب الدولي ملم بكل المتغيرات الخاصة على المستوى الدولي في المجال المحاسبي؛
- إن المعلومات المعروضة في القوائم المالية وفق المعايير الدولية تعطينا صورة واضحة عن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة ودقيقة من طرف مستخدمي القوائم المالية؛
- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على مستوى ولاية قسنطينة لا تملك نظام للمعلومات لعدم توفرها على إدارات تسيرية أي أنها تتكون من المدير والسكرتيرة حيث يقوم محاسب خارجي بمسك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات؛
- لقد أخضع النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2009 وهذا يعني أن هناك اختلاف بين ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبية الدولية / معايير التقارير المالية الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خصوصية الدراسة:

استنادا إلى ما تضمنه هذا الفصل من الدراسة يمكن إبراز خصوصية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- أن الخصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تتمثل في اختلاف الدراسة التطبيقية التي تشمل على دراسة وتحليل وعرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق pcn وscf في مدى تحقيق الإفصاح للقوائم المالية وفقSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمتها للمتطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- أن الدراسة الحالية ترتكز على مقارنة بين القوائم المالية التي كانت تستعملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PCN وما أتى به SCF بما يدعى بمحاسبة المبسطة؛
- أن الدراسة الحالية تدرس الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة مدى ملائمتها على خلاف الدراسات السابقة الذكر؛
- الشبه الوحيد بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن البيئة الدراسة واحد وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية، مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشوف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة والتي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لإيراداتها وصرفها لنفقاتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى أدبيات النظرية للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات و كيفية عرض الكشوف المالية الخاصة بها سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولة منه دراسة النظام المحاسبي المالي المبسط وكذلك تعرض لقوائمه المالية.

و في هذا السياق وأمام سعي الجزائر للتوافق مع متطلبات الإفصاح على المستوى الدولي، من خلال الإقدام على تطبيق النظام المحاسبي المالي. أردنا في هذا الصدد وانطلاقا من عدة أدوات، أهمها المقابلات ومن معرفة أراء مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي الجزائري. و من ثم تحليل الرأي حول عملية إعداد وعرض المعلومات، والعناصر المؤثرة فيها سواء في إطار المخطط المحاسبي الوطني أو في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال توضيح مختلف الأدوات المستعملة؛
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل ومقارنة الكشوف المالية بكلى النظامين مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات للمؤسسات الصغيرة ، في ضوء التغيرات التي ستطرأ مستقبلا على النظام المحاسبي الجزائري، و ما سوف يكون لها من تأثير على أساليب و طرق إفصاح هذه المؤسسات. وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، وذلك سعيا لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر، بما يتواءم مع التوجهات العالمية. وتلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي. ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية :

- الوثائق و البيانات؛
- المقابلات الشخصية؛
- جمع الملاحظات.

المطلب الأول: أدوات الدراسة.

بالاستناد إلى التقديم السابق سوف نتولى في هذا المطلب التعرض لتفاصيل الأدوات المستعملة، و الكيفية التي تمت بها.

الفرع الأول: المقابلات.

إن عنصر المقابلات يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و رئيسي للحصول على المعلومات. حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المحاسبية وأساليب توليدها وطرق الإفصاح عنها، سواء حسب ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية المجسدة في النظام المحاسبي المالي، وكذلك من خلال النظام المالي المحاسبي الجديد المعمول به حاليا. وما ينطوي على هذا الأخير من نقائص في مجال إنتاج المعلومات الملائمة لأغلبية الأطراف المستعملة لها. حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقراء واستخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقمنا في هذا الصدد بمحاورة بعضا منها. حيث يتمثلون عموما في :

- أعضاء في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- موظفي وإطارات في المالية، المحاسبة و المراجعة في مؤسسات اقتصادية؛
- إطارات عاملة في المصالح الجبائية.

وفي هذا المجال نشير إلى أن تركيزنا كان منصب نحو المقابلات غير الرسمية، وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية من بعض الإجراءات الرسمية. كاستصدار إفادة بحث من الجامعة، أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته. مما يساهم هذا الإجراء ويمس بسرعة الحصول على المعلومة.

من خلال قيامنا بالمقابلات غير الرسمية استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالممارسة المحاسبية في الجزائر. وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء و تنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها و التي من بينها :

- الأساتذة المهتمين بالمحاسبة؛
- الممارسين للمهنة في الميدان؛
- إطارات بعض المؤسسات الاقتصادية.

و هنا يجب الإشارة كذلك إلى أن هذا الأسلوب في المقابلة شابه كذلك بعض القصور، ما أثر سلبا في بعض الأحيان على جودة المعلومات المستسقاة من الأطراف التي حاورناها خصوصا فيما يتعلق بالممارسين للمهنة. حيث تمثل هذا القصور في غالب الأحيان في عدم التنسيق والتجانس في الإجابات المقدمة، وهذا مرده حسب ما رأينا إلى ضعف التكوين خصوصا في مجال المعايير الدولية وعدم الاهتمام بالتطورات الدولية، و ما يطرأ على المهنة من جديد حتى يتم مسايرتها والتماشي معها. و هذا ما يترجمه الاعتماد على المكاتب و الخبرات الأجنبية في هذا المجال .

الفرع الثاني: جمع الملاحظات.

من خلال قيامنا ببعض الزيارات الميدانية للهيئات الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر، استطعنا تسجيل على العموم بعض الملاحظات التي ساعدتنا في توجيه منهجية بحثنا واستسقاء المعلومات من مصادر أخرى، و أبرز ما نشير إليه في هذا المجال أن:

- المعلومات والوثائق غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها، إذ تبقى في كثير من الأحيان حكرا على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة؛
- التكتم والسرية الذي طبع سلوك بعض الموظفين، و إن وجد التجاوب في بعض الأحيان فان الإجابات تكون غير واضحة و محددة بصفة دقيقة.
- وأكثر ما يلاحظ في هيئاتنا، هو عدم وجود تمثيل لها لدى الهيئات الدولية، ومن أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*).

ونشير أيضا إلى بعض الملاحظات التي سجلناها على مؤسسة القرض المصغر للشباب التي قمنا بزيارتها، والتي كان لنا فيها قسطا من الحوار والمناقشات. من أهمها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجهل معظم من التقينا هم بالمؤسسة لمضمون النظام المحاسبي المبسط الخاص بها، وحتى عدد القوائم المالية في إطار هذا الأخير، والأسس التي يرتكز عليها، ونفس الشيء بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية.

كما واجهنا كذلك إهمال العديد من المؤسسات وعدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها. بهدف إجراء تربص أو الظفر بمقابلات لإطارات المحاسبة والمالية منها الشركة الجزائرية، و بعض المؤسسات الصغيرة الأخرى.

المطلب الثاني: جمع الوثائق و المعلومات.

الفرع الأول: جمع وثائق الدراسة.

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة في الجزائر، باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

النصوص والتشريعات الواردة في الجرائد الرسمية؛

- التقارير الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية؛
- أبحاث علمية أنجزت في الجزائر؛
- دراسة عينة من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلنا عليها وذلك بمقابل عدم ذكر الإيضاحات الخاصة بالمؤسسة (اسم، عنوان اجتماعي، للمقر الشكل القانوني...)

الفرع الثاني: معلومات عن عينة الدراسة.

إضافة إلى ما سبق اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها الشبكة العنكبوتية العالمية " الانترنيت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة خصوصا على المستوى الدولي. و التي ساعدتنا في توجيه دراستنا، وتصور منهجية العمل الميداني من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبوا إليه.

كما نشير كذلك إلى حصولنا على بعض المصادر عن أهم الهيئات الوطنية في المجال لمحاسبي، والممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق شبكة الانترنيت.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.

سوف نسعى في هذا الجزء إلى توضيح بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة، من إطار المجتمع و الدراسة العينة.

الفرع الأول:إطار مجتمع الدراسة.

اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على النصوص والقوانين الصادرة في الجريدة الرسمية على أساسها تم اختيار بعض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها الشروط ومعايير السابقة الذكر في الفصل الأول.

الفرع الثاني:عينة الدراسة.

بالنسبة لعينة الدراسة فلم يتم تحديدها بشكل مسبق تبعا لأي نموذج، حيث تم اختيار 4 مؤسسات توفرت فيها الشروط سابقة الذكر.

المطلب الرابع:حدود الدراسة.

في هذا المجال نوضح الحدود المختلفة للدراسة التي أجريناها والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول:الحدود الزمنية والمكانية.

أولاً:الحدود المكانية.

تهتم هذه الدراسة أساسا بأساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات في إطار إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. من خلال دراسة مؤسسات وقوائمها المالية.

ثانياً:الحدود الزمنية.

استغرقت هذه الدراسة شهرين من السداسي الثاني من سنة 2013، وذلك بدءا من إعداد وتحضير للهيكل الموضوع، مرورا بجمع الوثائق والمعلومات اللازمة للإحاطة بجميع نواحي الموضوع ، بما في ذلك التربص الذي أجريناه بمكتب محاسب المعتمد الأستاذ غوالي محمد البشير .

الفرع الثاني:الحدود الموضوعية.

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالمعلومات المالية، وعملية الإفصاح عنها في المؤسسة، إضافة إلى النظام المحاسبي المالي البسيط المتعلق بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قوائمها المالية المتعلقة بذلك.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل ومقارنة الكشوف المالية بكلى النظامين مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.

سنحاول في هذا المبحث تحليل ومقارنة القوائم المالية بكلى النظامين، المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي المبسط الخاص بالكيانات الصغيرة مع متطلبات الإفصاح مرتكزين على قائمتين أساسيتين هما: الميزانية وجدول النتائج وذلك على أساس توفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (A) في 2012/12/31.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.

أولاً: حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم/ح	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم/ح	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					**أموال خاصة**	
20	مصاريف إعدادية	12260.00	4904.00	73356.00	11	أموال شخصية	284837.52
21	قيم معنوية				12	علاوات	
22	أراضي				13	الاحتياطات	
					14	إعانات الاستثمارات	
					15	فرق إعادة التقييم	
					16	الأموال الخاصة الأخرى	
24	تجهيزات إنتاج				17	حسابات مابين الوحدات	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجموع 2	**12260.00**	**4904.00**	**73356.00**		**المجموع 1**	**284837.52**
	مخزونات					**الديون**	
30	بضاعة				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم				52	ديون الاستثمارات	7806 .25
33	منتجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	1135292.86
34	منتجات قيد التنفيذ				54	مبالغ محتفظ بها	4860.00
35	منتجات منجزة				55	ديون تجاه الشركات	
36	فضلات ومهملات				56	ديون الاستغلال	21108.60
37	مخزونات موجودة في خارج				57	تسبيقات تجارية	
					58	ديون مالية	
	مجموع 3					**مجموع 5**	**1169067.71**

	الذمم						
40	حسابات الخصوم المدينة						
42	حقوق الاستثمارات	399997.39		399997.39			
43	حقوق على مخزونات	400000.00		400000.00			
44	حقوق على الشركاء						
45	تسبيقات على الحساب	467656.62		467656.62			
46	تسبيقات على الاستغلال						
47	حقوق على الزبائن						
48	أموال جاهزة	353608.66		353608.66			
	المجموع 4	**1621262.67**		**1621262.67**			
					88	نتيجة السنة المالية	174713.44
	مجموع الأصول	**1633522.67**	**4904.00**	**1628618.67**		**مجموع الخصوم**	**1628618.67**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم 01

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

الأصول				**الخصوم**	
	مبالغ الخام	**إهتلاكات**	**مبالغ الصافية**		**مبالغ**
تثبيتات معنوية	73356		73356	رأس المال	284837
تثبيتات عينية					
تثبيتات أخرى	399997		399997		
مخزونات				مؤونات الأعباء	
استغلال السنة المالية				إقتراضات وديون	7806
حصص أخرى	867656		867656	ديون الاستغلال	1135292
متاحات	353608		353608	ديون أخرى	25968
مجموع الأصول	1628618		1628618	مجموع الخصوم	1453905
نتيجة الخسائر المالية				نتيجة الأرباح المالية	174713
مجموع إجمالي للأصول			**1628618**	**مجموع إجمالي للخصوم**	**1628618**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم02

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/20:مصاريف إعدادية أصبحت تثبيتات معنوية بمبلغ: 73356.00دج

ح/42:حقوق الاستثمارات أصبحت تثبيتات أخرى بمبلغ: 399997.39دج

ح/43:حقوق على مخزونات بمبلغ: 400000.00دج

ح/45:تسبيقات عل الحساب بمبلغ: 467656.62دج

أصبحت حصص أخرى بمبلغ: 400000.00+467656.62= 867656.62دج

ح/48:أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 353608.66دج

ثانياً:بالنسبة للخصوم.

ح/11:أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ: 284837.52دج

ح/52:ديون الاستثمارات أصبحت إقتراضات وديون بمبلغ: 7806.25دج

ح/53:ديون المخزونات أصبحت ديون استغلال بمبلغ: 1135292.86دج

ح/54: مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 4860.00دج

ح/56:ديون استغلال بمبلغ: 21108.60دج

أصبحت ديون أخرى بمبلغ:4860.00+21108.60=25968.60دج

ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 174713.44دج

الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.

أولاً:حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	**هامش إجمالي**		
80	هامش إجمالي		260523545
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	198402305	
62	خدمات		
81	**القيمة المضافة**	**198402305**	**260523545**
81	القيمة المضافة		62121240
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين	35787060	
64	الضرائب والرسوم	7609100	
65	مصاريف مالية	1008536	
66	مصاريف متنوعة		
68	مصاريف الإستهلاكات والمؤونات		
83	**نتيجة الاستغلال**	**44404696**	**62121240**
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال	245200	
84	**نتيجة خارج الاستغلال**	**245200**	
83	نتيجة الاستغلال		17716544
84	نتيجة خارج الاستغلال	245200	
880	نتيجة الإجمالية للسنة المالية		17471344
889	ضرائب على أرباح الشركات	6121100	6121100
88	**نتيجة السنة المالية**		**17471344**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم 03

ثانياً:حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

البيان	المبالغ
رقم الأعمال	2605235
منتجات أخرى	
مجموع إنتاج السنة المالية (1)	**2605235**
مشتريات	1984023
مصاريف:	
رسوم	433961
مصاريف أخرى عامة	12537
مجموع النفقات (2)	**2430522**
النتيجة المالية للدورة (1)– (2)=(3)	**174713**
استنتاجات:	
تقرير الخسارة	
حسومات أخرى	
مجموع مستنتجات (4)	
يعاد إلى:	
إهتلاك الغير مخصوم	
مؤونات الغير مخصومة	
مصاريف أخرى الغير مخصومة	
أخرى	
مجموع الإيرادات (5)	
النتيجة الجبائية المالية (3)– (4)+ (5)	**174713**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم04

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 2605235.45دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 1984023.05دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 357870.60دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 76091.00دج

أصبحت رسوم بمبلغ: 357870.60+76091.00= 433961.60دج

ح/65: مصاريف مالية بمبلغ: 10085.36دج

ح/69: تكاليف خارج الاستغلال بمبلغ: 2452.00دج

أصبحت مصاريف أخرى عامة بمبلغ: 10085.36+2452.00=12537.36دج

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (B) في 2012/12/31.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.

أولاً: حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					**أموال خاصة**	
20	مصاريف إعدادية				11	أموال شخصية	584393.00
21	قيم معنوية				12	علاوات	
22	أراضي				13	الاحتياطات	
					14	إعانات الاستثمارات	
					15	فرق إعادة التقييم	
					16	الأموال الخاصة الأخرى	
24	تجهيزات إنتاج	4316422.44	3309272.48	1007169.96	17	حسابات مابين الوحدات	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	705218.27-
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجموع 2	**413422.44**	**3309272.48**	**1007169.96**		**المجموع 1**	**120825.27-**
	مخزونات					**الديون**	
30	بضاعة				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم	5126315.37		5126315.37	52	ديون الاستثمارات	
33	منتجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	6817763.05
34	منتجات قيد التنفيذ				54	مبالغ محتفظ بها	1542416.10
35	منتجات منجزة				55	ديون تجاه الشركات	
36	فضلات ومهملات				56	ديون الاستغلال	368391.44
37	مخزونات موجودة في خارج				57	تسبيقات تجارية	362976.18
					58	ديون مالية	

	مجموع 3	**5126315.37**		**5126315.37**		**مجموع 5**	**9091546.77**
	الذمم						
40	حسابات الخصوم المدينة						
42	حقوق الاستثمارات	456279.99		456279.99			
43	حقوق على مخزونات						
44	حقوق على الشركاء						
45	تسبيقات على الحساب	1234688.83		1234688.83			
46	تسبيقات على الاستغلال	803443.00		803443.00			
47	حقوق على الزبائن	21059.88-		21059.88-			
48	أموال جاهزة	828711.23		828711.23			
	المجموع 4	**3302043.17**		**3302043.17**			
					88	نتيجة السنة المالية	464807.50
	مجموع الأصول	**12744800.98**	**3309272.48**	**9435528.50**		**مجموع الخصوم**	**9435528.50**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم05

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

الأصول				**الخصوم**	
	مبالغ الخام	**إهتلاكات**	**مبالغ الصافية**		**مبالغ**
تثبيتات معنوية				رأس المال	120825-
تثبيتات عينية	4316442	3309272	1007169		
تثبيتات أخرى	456279		456279		
مخزونات	5126315		5126315	مؤونات الأعباء	11856-
استغلال السنة المالية	21059-		21059-	إقتراضات وديون	
حصص أخرى	791581		791581	ديون الاستغلال	
متاحات	828711		828711	ديون أخرى	7856877
مجموع الأصول	11498275	3309272	8189003	مجموع الخصوم	7724196
نتيجة الخسائر المالية				نتيجة الأرباح المالية	464807
مجموع إجمالي للأصول			8189003	**مجموع إجمالي للخصوم**	8189003

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم06

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/24: تجهيزات إنتاج أصبحت تثبيتات عينية بمبلغ: 1007169.96دج

ح/31:مواد ولوازم أصبحت مخزونات بمبلغ: 5126315.37دج

ح/42:حقوق الاستثمارات أصبحت تثبيتات أخرى بمبلغ: 456279.99دج

ح/45:تسبيقات على الحساب بمبلغ: 467656.62دج

ح/46:تسبيقات على الاستغلال بمبلغ: 803443.00دج

أصبحت حصص أخرى بمبلغ:791586دج

ح/47:حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 21059.88- دج

ح/48:أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 828711.23دج

ثانياً:بالنسبة للخصوم.

ح/11:أموال شخصية بمبلغ: 584393.00دج

ح/18:نتائج قيد تخصيص بمبلغ: 705218.27- دج

أصبحت رأس المال بمبلغ:584393.00+705218.27- =120825.27- دج

ح/53:ديون المخزونات بمبلغ: 6817763.05دج

ح/54:مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 1542416.10دج

أصبحت ديون استغلال بمبلغ: 11856- دج

ح/56:ديون استغلال بمبلغ: 368391.44دج

ح/57:تسبيقات تجارية بمبلغ: 362976.18دج

أصبحت ديون أخرى بمبلغ:7856877دج

ح/88: نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 464807دج

الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.

أولاً: حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	**هامش إجمالي**		
80	هامش إجمالي		
71	إنتاج مباع		6281200.00
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	5295950.00	
62	خدمات		
81	**القيمة المضافة**	**5295950.00**	**6281200.00**
81	القيمة المضافة		985250.00
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين	303080.48	
64	الضرائب والرسوم	193316.00	
65	مصاريف مالية	24046.52	
66	مصاريف متنوعة		
68	مصاريف الإستهلاكات والمؤونات		
83	**نتيجة الاستغلال**	**520443.00**	**985250.00**
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	**نتيجة خارج الاستغلال**		
83	نتيجة الاستغلال		464807.00
84	نتيجة خارج الاستغلال		

880 889	نتيجة الإجمالية للسنة المالية ضرائب على أرباح الشركات		464807.00
88	**نتيجة السنة المالية**		464807.00

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم07

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

البيان	المبالغ
رقم الأعمال منتجات أخرى	6281200
مجموع إنتاج السنة المالية (1)	**6281200**
مشتريات مصاريف: رسوم تكاليف أخرى	5295950 520443
مجموع النفقات (2)	**5816393**
النتيجة المالية للدورة (1)– (2)=(3)	**464807**
استنتاجات: تقرير الخسارة حسومات أخرى	
مجموع مستنتجات (4)	
يعاد إلى: إهتلاك الغير مخصوم مؤونات الغير مخصومة مصاريف أخرى الغير مخصومة أخرى	
مجموع الإيرادات (5)	
النتيجة الجبائية المالية (3)– (4)+ (5)	**464807**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم08

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 6281200.00دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 5295950.00دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 303080.48دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 193316.00دج

ح/66:مصاريف متنوعة بمبلغ: 24046.52دج

أصبحت رسوم بمبلغ: 303080.48+193316.00+24046.52=5220443.00دج

المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (C) في 2012/12/31.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.

أولاً:حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					**أموال خاصة**	
20	مصاريف إعدادية				11	أموال شخصية	11650147.98
21	قيم معنوية				12	علاوات	
22	أراضي				13	الاحتياطات	
					14	إعانات الاستثمارات	
					15	فرق إعادة التقييم	
					16	الأموال الخاصة الأخرى	
24	تجهيزات إنتاج	2789383.80	1696433.64	1092950.17	17	حسابات مابين الوحدات	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجموع 2	**2789383.80**	**1696433.64**	**1092950.17**		**المجموع 1**	**11650147.98**
	مخزونات					**الديون**	
30	بضاعة				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم				52	ديون الاستثمارات	10502.75
33	منتجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	
34	منتجات قيد التنفيذ				54	مبالغ محتفظ بها	34032.00
35	منتجات منجزة				55	ديون تجاه الشركات	
36	فضلات ومهملات				56	ديون الاستغلال	109966.24
37	مخزونات موجودة في خارج				57	تسبيقات تجارية	30624.05
					58	ديون مالية	

	مجموع 3					**مجموع 5**	**185125.04**
	الذمم						
40	حسابات الخصوم المدينة						
42	حقوق الاستثمارات						
43	حقوق على مخزونات						
44	حقوق على الشركاء						
45	تسبيقات على الحساب	3492573.75	3492573.75				
46	تسبيقات على الاستغلال	964057.80	964057.80				
47	حقوق على الزبائن	75140.44	75140.44				
48	أموال جاهزة	6757166.27	6757166.27				
	المجموع 4	**11288938.26**	**11288938.26**				
					88	نتيجة السنة المالية	546615.41
	مجموع الأصول	**14078322.06**	**1696433.63**	**12381888.43**		**مجموع الخصوم**	**12381888.43**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم09

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

الأصول				**الخصوم**	
	مبالغ الخام	**إهتلاكات**	**مبالغ الصافية**		**مبالغ**
تثبيتات معنوية				رأس المال	11650147
تثبيتات عينية	2789383	1696433	1092950		
تثبيتات أخرى					
مخزونات				مؤونات الأعباء	
استغلال السنة المالية	75140		75140	إقتراضات وديون	10502
حصص أخرى	4400609		4400609	ديون الاستغلال	
متاحات	6757166		6757166	ديون أخرى	118600
مجموع الأصول	14022300	1696433	12325866	مجموع الخصوم	11779250
نتيجة الخسائر المالية				نتيجة الأرباح المالية	546615
مجموع إجمالي للأصول			**12325866**	**مجموع إجمالي للخصوم**	**12325866**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم10

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/24: تجهيزات إنتاج أصبحت تثبيتات عينية بمبلغ: 1092950.17دج

ح/45:تسبيقات على الحساب بمبلغ: 3492573.57دج

ح/46:تسبيقات على الاستغلال بمبلغ: 964057.80دج

أصبحت حصص أخرى بمبلغ:4400609دج

ح/47:حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 75140.44 دج

ح/48:أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 6757166.27دج

ثانياً:بالنسبة للخصوم.

ح/11:أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ: 11650147.98دج

ح/52:ديون استثمارات أصبحت إقتراضات وديون بمبلغ: 10502.75دج

ح/54:مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 34032.00دج

ح/56:ديون استغلال بمبلغ: 109966.24دج

ح/57:تسبيقات تجارية بمبلغ: 30624.05دج

أصبحت ديون أخرى بمبلغ: 118600دج

ح/88:نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 546615.41دج

الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.

أولاً:حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		

80	**هامش إجمالي**		
80	هامش إجمالي		14589690.00
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	12533568.81	
62	خدمات		
81	**القيمة المضافة**	12533568.81	14589690.00
81	القيمة المضافة		2056121.19
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين	767776.80	
64	الضرائب والرسوم	361793.80	
65	مصاريف مالية	38126.79	
66	مصاريف متنوعة		
68	مصاريف الإستهلاكات والمؤونات	341808.39	
83	**نتيجة الاستغلال**	**1509505.78**	**2056121.19**
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	**نتيجة خارج الاستغلال**		
83	نتيجة الاستغلال		546615.41
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	نتيجة الإجمالية للسنة المالية		546615.41
889	ضرائب على أرباح الشركات	29830.00	29830.00
88	**نتيجة السنة المالية**		546615.41

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم11

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

البيان	المبالغ
رقم الأعمال	14589690
منتجات أخرى	
مجموع إنتاج السنة المالية (1)	**14589690**

مشتريات	12533568
مصاريف:	
رسوم	1129571
تكاليف أخرى	379935
مجموع النفقات (2)	**14043075**
النتيجة المالية للدورة (1)– (2)=(3)	**546615**
استنتاجات:	
تقرير الخسارة	
حسومات أخرى	
مجموع مستنتجات (4)	
يعاد إلى:	
إهتلاك الغير مخصوم	
مؤونات الغير مخصومة	
مصاريف أخرى الغير مخصومة	
أخرى	
مجموع الإيرادات (5)	
النتيجة الجبائية المالية (3)– (4)+ (5)	**546615**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم12

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 14589690.00دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 12533568.81دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 767776.80دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 361793.80دج

أصبحت رسوم بمبلغ: 767776.80+361793.80=1129570دج

ح/65:مصاريف مالية بمبلغ: 38126.79دج

ح/68:مصاريف الإستهلاكات والموؤنات بمبلغ: 341808.39دج

أصبحت مصاريف أخرى عامة بمبلغ:38126.79+341808.39=379935دج

المطلب الرابع: تقديم القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (D) في 2012/12/31.

الفرع الأول: الميزانية بتاريخ 2012/12/31.

أولاً:حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					**أموال خاصة**	
20	مصاريف إعدادية	25000.00	25000.00		11	أموال شخصية	10169021.01
21	قيم معنوية				12	علاوات	
22	أراضي				13	الاحتياطات	
					14	إعانات الاستثمارات	
					15	فرق إعادة التقييم	
					16	الأموال الخاصة الأخرى	
24	تجهيزات إنتاج	19519690.32	10003090.67	9516599.65	17	حسابات مابين الوحدات	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجموع 2	**19544690.32**	**10028090.67**	**9516599.65**		**المجموع 1**	**10169021.01**
	مخزونات					**الديون**	
30	بضاعة				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم				52	ديون الاستثمارات	7965000.00
33	منتجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	
34	منتجات قيد التنفيذ				54	مبالغ محتفظ بها	96458.35
35	منتجات منجزة				55	ديون تجاه الشركات	
36	فضلات ومهملات				56	ديون الاستغلال	3009239.62
37	مخزونات موجودة في خارج				57	تسبيقات تجارية	6784463.63
					58	ديون مالية	
	مجموع 3					**مجموع 5**	**17855161.60**
	الذمم						
40	حسابات الخصوم المدينة	22766.14		22766.14			
42	حقوق الاستثمارات	1593545.17		1593545.17			
43	حقوق على مخزونات						
44	حقوق على الشركاء						
45	تسبيقات على الحساب	9823778.67		9823778.67			
46	تسبيقات على الاستغلال						
47	حقوق على الزبائن	989718.24		989718.24			

48	أموال جاهزة	8310676.74		8310676.74			
	المجموع 4	**20740484.96**		**20740484.96**			
					88	نتيجة السنة المالية	223292.00
	مجموع الأصول	**40285175.28**	**10028090.67**	**30257084.61**		**مجموع الخصوم**	**30257084.61**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم13

ثانياً:حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

الأصول				**الخصوم**	
	مبالغ الخام	**إهتلاكات**	**مبالغ الصافية**		**مبالغ**
تثبيتات معنوية	-25000		-25000	رأس المال	10169021
تثبيتات عينية	19519690	10003090	9516599		
تثبيتات أخرى	1593545		1593545		
مخزونات				مؤونات الأعباء	
استغلال السنة المالية	989718		989718	إقتراضات وديون	
حصص أخرى	9846544		9846544	ديون الاستغلال	10225513
متاحات	8310676		8310676	ديون أخرى	7629648
مجموع الأصول	40235175	10003090	30232084	مجموع الخصوم	28024182
نتيجة الخسائر المالية				نتيجة الأرباح المالية	2207902
مجموع إجمالي للأصول			**30232084**	**مجموع إجمالي للخصوم**	**30232084**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم14

شرح أهم الفروق الموجودة بين الميزانيتين:

أولاً: بالنسبة للأصول.

ح/20:مصاريف إعدادية أصبحت تثبيتات معنوية بمبلغ: 25000.00- دج

ح/24: تجهيزات إنتاج أصبحت تثبيتات عينية بمبلغ: 9516599.65دج

ح/40:حسابات الخصوم المدينة بمبلغ: 22766.44دج

ح/45:تسبيقات عل الحساب بمبلغ: 9823778.67دج

أصبحت حصص أخرى بمبلغ: 9846544=9823778.67+22766.44 دج

ح/42:حقوق الاستثمارات أصبحت تثبيتات أخرى بمبلغ: 1593545.17دج

ح/47:حقوق على الزبائن أصبح استغلال السنة المالية بمبلغ: 989718.24دج

ح/48:أموال جاهزة أصبحت متاحات بمبلغ: 8310676.74دج

ثانياً:بالنسبة للخصوم.

ح/11:أموال شخصية أصبحت رأس المال بمبلغ: 10169021.01دج

ح/52:ديون استثمارات بمبلغ: 7965000.00دج

ح/54:مبالغ محتفظ بها بمبلغ: 96458.35دج

ح/56:ديون استغلال بمبلغ: 3009239.62دج

ح/57:تسبيقات تجارية بمبلغ: 6784463.63دج

أصبحت ديون الاستغلال بمبلغ: 10225513دج

أصبحت ديون أخرى بمبلغ: 7629648دج

ح/88:نتيجة السنة المالية أصبحت نتيجة أرباح مالية بمبلغ: 2207902دج

الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج بتاريخ 2012/12/31.

أولاً: حسب PCN

الوحدة (دج)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	**هامش إجمالي**		

80	هامش إجمالي		
71	إنتاج مباع		26797970.71
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	15754361.03	
62	خدمات	2318475.24	
81	**القيمة المضافة**	**18072836.27**	**26797970.71**
81	القيمة المضافة		8725134.44
77	نواتج متنوعة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين	1744820.00	
64	الضرائب والرسوم	1236602.91	
65	مصاريف مالية	238733.52	
66	مصاريف متنوعة	187319.18	
68	مصاريف الإستهلاكات والمؤونات	3084756.83	
83	**نتيجة الاستغلال**	**6492232.44**	**8725134.44**
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	**نتيجة خارج الاستغلال**		
83	نتيجة الاستغلال		2232902.00
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	نتيجة الإجمالية للسنة المالية		2232902.00
889	ضرائب على أرباح الشركات	387682.40	387682.40
88	**نتيجة السنة المالية**		**2232902.00**

مصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم15

ثانياً: حسب النظام المالي المبسط

الوحدة (دج)

البيان	المبالغ
رقم الأعمال	26797970
منتجات أخرى	
مجموع إنتاج السنة المالية (1)	**26797970**
مشتريات	15779361

مصاريف: رسوم تكاليف أخرى	 5725950 3084756
مجموع النفقات (2)	**24590069**
النتيجة المالية للدورة (1)– (2)=(3)	**2207902**
استنتاجات: تقرير الخسارة حسومات أخرى	
مجموع مستنتجات (4)	
يعاد إلى: إهتلاك الغير مخصوم مؤونات الغير مخصومة مصاريف أخرى الغير مخصومة أخرى	
مجموع الإيرادات (5)	
النتيجة الجبائية المالية (3)– (4)+ (5)	**2207902**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على ملحق رقم16

شرح أهم الفروق الموجودة بين الجدولين:

ح/71: إنتاج مباع أصبحت رقم أعمال بمبلغ: 26797970.71دج

ح/61: مواد ولوازم مستهلكة أصبحت مشتريات بمبلغ: 15779361.03دج

ح/62:خدمات بمبلغ: 2318475.24دج

ح/63: مصاريف المستخدمين بمبلغ: 1744820.00دج

ح/64: الضرائب والرسوم بمبلغ: 1236602.91دج

ح/65:مصاريف مالية بمبلغ: 238733.52دج

ح/66:مصاريف متنوعة بمبلغ: 187319.18دج

ح/68:مصاريف الإستهلاكات والموؤنات بمبلغ: 3084756.83دج

أصبحت رسوم بمبلغ: 5725950دج

أصبحت مصاريف أخرى عامة بمبلغ: 3084756دج

تحليل ومناقشة القوائم المالية السابقة:

بعد ما تم عرض و شرح و الإفصاح عن الميزانية، جدول حسابات النتائج بكلا النظامين سنحاول تحليل أهم الفروقات المفصح عنها في القوائم المالية مركزين على القوائم المالية للكيانات الصغيرة ومدى ملائمته للنظام المحاسبي المالي وهل تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

للقيام بالمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المبسط لا بد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما، وبالرجوع إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني فإنه يستجيب لحاجات محدودة نذكر منها:

- تحديد الضريبة على الأرباح؛
- حاجات إحصائية (تحديد الناتج الوطني).....إلخ؛

أما الهدف من النظام المحاسبي المبسط هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا المساهمين ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب ...إلخ، ولأن المستعملين الأساسيين المستهدفين هم المساهمين في النظام المحاسبي، عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم فقد أصبحت المعلومات كمية ونوعية في نفس الوقت

أولاً:التغيرات الواردة في الميزانية.

تصنيف الأصول في المخطط المحاسبي الوطني هو حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية، أما التصنيف بالنسبة للنظام المحاسبي المبسط هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهرًا التالية للإقفال، وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهرًا، أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12 شهرًا التالية لتاريخ الإقفال.

في خزينة المخطط المحاسبي الوطني تدخل العناصر السائلة فقط، أما الخزينة في النظام المحاسبي المبسط تظهر في العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدًا، القيم المنقولة للتوظيف.....إلخ).

أما من حيث الشكل فنجد أن ميزانية النظام المحاسبي بسيطة وواضحة وسهلة الفهم على عكس ميزانية في pcn فهي معقدة وغير واضحة.

تعتمد الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني على معيار درجة السيولة المتزايدة(تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترما تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدور الاستغلال مثل حقوق الاستثمار، أما حسب النظام المحاسبي المبسط فيعتمد على معياريين مزدوجين للتصنيف:

أولا: المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية:

- دورة الاستثمار: أصول غير دورية، أصول دورية.

- دورة الاستغلال: خصوم دورة، أموال خاصة.

- دورة التمويل: خصوم غير دورية.

مثال: في هذه الحالة كل ما هو استثمار مالي، سندات المساهمة، سندات التوظيف طويلة الأجل، الافتراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الاستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية.

ثانيا: بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ما هو قصير الأجل ضمن الافتراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية.

وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا (الجزء المستحق) توضع ضمن الخصوم الدورية.

ثانياً:التغيرات الواردة في جدول حساب النتائج.

من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المبسط هو أكثر تفصيل من ما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح إلا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك، كما هو معمول به في المخطط المحاسبي الوطني.

حيث تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن.

- نتيجة الاستغلال في ح/ 83؛

- نتيجة خارج الاستغلال في ح/ 84؛

- النتيجة الإجمالية(قبل الضريبة) في ح/ 880؛

- أما نتيجة الدورة(النتيجة الصافية) فتسجل في ح/ 88؛

- إيرادات ونفقات خارج الاستغلال(ح/79، ح/69) تكون عنصر من عناصر النتائج؛

- تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.

تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها وحسب وظيفتها والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في المخطط المحاسبي الوطني(الصنف 8) ، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.

بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات ، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان نتيجة الدورة تظهر في ح/ 12.

عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال، تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج.

تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة.

ومن الملاحظ أن النظام المحاسبي المبسط معلومات مالية سهلة وقابلة للفهم في ظل أشكال ومحتويات القوائم المالية الأساسية وملحقاتها الإلزامية الإفصاح بها.

يقدم النظام المحاسبي المبسط معلومات مالية قابلة للمقارنة في ظل المبادئ، المعايير والإجراءات المحاسبية التي جاء بها. يهدف إلى معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المبسط على توفير معلومات مالية موثوق بها، وبالتالي الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ مختلف القرارات .

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم في هذا الفصل دراسة الجداول المالية التي تم دارستها في الجانب النظري و ذلك من أجل كيفية حساب الجداول المالية حسب النظام المحاسبي المبسط، وتم كذلك عرض وشرح والإفصاح عن الميزانية، جدول حسابات النتائج ومنها استخرجنا الحسابات الجديدة المطبقة الكيانات الصغيرة.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيقها للكشوفات المالية وفق ما نص عليه القانون والتنظيمات والتشريعات ، حيث تساهم هذه الكشوفات المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة بما لها وما عليها بكل شفافية ، وذلك من خلال إعدادها للميزانية وجدول حسابات النتائج.

الخـاتمة

- عرض نتائج الدراسة
- نتائج اختبار الفرضيات
- توصيـــــات
- أفاق الدراسة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي وما نتج عنه من نظام محاسبي مبسط خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي خصص له بابا كاملا من خلال القرار المؤرخ 26 يوليو2008 إشكالية البحث التي حول دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF .

وقصد تنميط المخطط المحاسبي الوطني وتطويع مخرجاته إلى النسق الدولي، بما يسمح بقراءة هذه الأخيرة من قبل مختلف الأطراف، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وذلك لأجل تسهيل اتخاذ مختلف القرارات، وخاصة القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

وتماشيا مع سعي المنظمات المهنية خصوصا ذات الطابع الدولي منها، إلى العمل على تحقيق التوافق في مجال الممارسات المحاسبية وذلك بتوحيد طرق القياس والإفصاح عن المعلومات، بالشكل الذي يضمن فاعليتها في مختلف استخدامات المستعملين، خصوصا المستثمرين. وتمكينهم من معرفة وتشخيص أداء المؤسسات، وذلك عن طريق إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، وذلك من خلال العمل على توفير المعلومات ذات المميزات النوعية التي تلزم بها الهيئات الدولية، الناشطة في هذا المجال ومن أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية .(IASB) .

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم فليس من المعقول دولة تريد أن تلحق بالركب العالمي والاندماج فيه دون أن تواكب ما جاء فيه فكانت إستراتيجية وتركيبة النظام المحاسبي المالي مبنية على معايير المحاسبية الدولية ومعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء التطبيق هذا النظام.

وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة، وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذا البحث في النقاط التالية:

- أصدرت السلطات الجزائرية العديد من النصوص والمراسيم القانونية بهدف شرح وتوصيل مختلف المبادئ و القواعد المتبناة من النظام المحاسبي المالي؛
- حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية الشفافية في القوائم المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه؛
- من بين الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي النظام المحاسبي المبسط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- للكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها يدعى بالمحاسبة المبسطة يختلف عن المحاسبة المواجهة للكيانات الكبيرة؛
- يتميز النظام المحاسبي المبسط بقوائم مالية بسيطة وسهلة؛
- الإفصاح الذي تحدثنا عنه وهو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة أي يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية؛
- أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على الصعيد العالمي، مما عجل بظهور طلب قوي على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعتبر الكشوفات المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية، فهي تفيد الإدارة،كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية؛
- الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط تعطي النتيجة المالية أي تعطي نتيجة الوضع المالي للمؤسسة على عكس الميزانية المعدة في المخطط المحاسبي الوطني فهي تعطي نتيجة محاسبية؛
- تعرض الميزانية بشكل منفصل أصولها وخصومها بحيث تظهر في جانب الأصول أصولها الجارية وأصولها غير الجارية ، وجانب الخصوم خصومها الجارية و خصومها غير الجارية؛
- في النظام المحاسبي المبسط جدول حسابات النتائج يفرق بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج وفق المخطط المحاسبي الوطني؛
- إن المبرر الأساسي لوضع محاسبة مبسطة هو موازنة بين تكلفة معالجة المعلومات وإنتاج المعلومات، فلا يعقل أن تطبق المعايير المحاسبية المعقدة الخاصة بالكيانات كبيرة ذات أنشطة معقدة على كيانات ذات نشاط واحد.

نتائج اختبار الفرضيات: لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى:

- **بالنسبة للفرضية الأولى**: فقد تبين من خلال الدراسة النظرية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي توفير معلومات مالية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **بالنسبة للفرضية الثانية**: ومتعلقة بملائمة عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي فمن خلال الدراسة النظرية تحقق ذلك من خلال عرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المخطط الوطني لسنة 2012 بعدما تتبعنا جميع الخطوات المحاسبية الخاصة به وتحصلنا على نفس النتائج المعروضة في القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2012 والمعدة وفق النظام المحاسبي المبسط.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة**:التي تشير إلى القوائم المالية وفق SCF تحقق الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تحقق ذلك من خلال فعالية إعداد وعرض الكشوفات المالية في مدى ملائمة و مصداقية البيانات و المعلومات المالية و المحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي،وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية ، لأن هدف الكشوفات المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي و التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وبالتالي لابد من ضرورة مصداقية و ملائمة هذه البيانات و المعلومات لاحتياجات مستعمليها.

توصيـــــــــات:

من خلال التطرق للدراسة والبحث المبين في الفصلين السابقين التطرق لها، وسعيا لإعطاء فائدة أكبر لهذا البحث يمكن في هذا المجال أن نقدم بعض التوصيات، نرى بأن العمل بها سوف يساهم في تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

- الأخذ بعين الاعتبار التنظيم والحجم والطبيعة ونشاط المؤسسة من أجل قدرة هذه الأخيرة على تقديم الصورة الصادقة عن وضعها المالي ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية؛

- يجب على العمل الميداني تطبيق النظام المحاسبي المالي بجميع ما جاء به من أسس محاسبية وليس الاكتفاء فقط بقلب الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام الآلي؛
- أن تتم عصرنة وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية والعالمية ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والاستمرارية ؛
- الاتجاه إلى تقليص الفجوة بين القانون الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات، و قواعد النظام المحاسبي المالي الذي يشير إلى المضمون الاقتصادي للعمليات، ما يدعم تحقيق التقارب والتوافق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبة لها؛
- العمل على دراسة المواضيع التي لها تأثير على الموارد المالية للدولة لاسيما الجانب الضريبي، من خلال الحفاظ على العلاقة بين المحاسبة والجباية لتحديد العمليات الواجب القيام بها على الأقل عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، وذلك لضمان استقرار الوعاء الضريبي؛
- لا بد من زيادة الوعي المحاسبي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين في اعتبارهم ان المحاسبة دين اتجاه إدارة الضرائب.

أفـــــاق الدراســـة:

إن التعرض لموضوع الإفصاح المحاسبي ومحاسبة المبسطة لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فان هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الباحث وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة والممكنة في مجال محاسبة المبسطة و تطبيقاتها في الدراسات القادمة ،فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع توضح لنا عدة مواضيع يمكن التطرق لها من خلال دراسة كل معيار من المعايير على حدا وتطبيقه على المؤسسات الجزائرية.

التطرق أيضا إلى تقييم نظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، التعرض بالدراسة إلى معايير المحاسبة الدولية و مدى ملائمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد عالجت دراستنا هذه جانب مهم من جوانب المحاسبة المبسطة على أمل أن تفتح المجال للبحوث أخرى في المستقبل، وأن تعالج جوانب أخرى وأن يلقى هذا الموضوع الاهتمام الواسع من قبل الكتاب والباحثين لإبرازها و إظهار أهميتها، وتبقى المواضيع في هذا المجال كثيرة والدراسة فيها واسعة تتطلب فقط البحث عن الإشكاليات الملائمة، للبحث في هذا المجال.

التطرق أيضا إلى المراجعة وتدقيق الحسابات في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وما الذي يمكن أن يتغير في عمل المراجع نتيجة اختلاف مخرجات النظام المحاسبي.

التعرض بالدراسة إلى معايير المحاسبة الدولية و مدى ملاءمتها للدول السائرة في طريق النمو بالإسقاط على الدول العربية.

ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع ليستفيد منه الطالب الجزائري والجامعة الجزائرية بصفة

الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
2. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.
3. محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
4. محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

البحوث الجامعية:

5. بدوي إلياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011.
6. مهاوة أمال، **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
7. دراسة قوي عفاف، **محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، الجزائر،2011-2012.
8. **الملتقيات:**
9. منصوري الزين، **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و أبعاد الإفصاح و الشفافية**(دراسة تحليلية تقيمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر)، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،30/29 نوفمبر2011.
10. علوي إسماعيل وآخرون،**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012.
11. أوسرير منور، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية(جدول حساب النتائج)**،الملتقى الدولي الأول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي،بالقطب الجامعي الجديد الشط،17-18 جانفي2010.
12. محمد قوجيل، **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**،الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،30/29 نوفمبر2011.

13. تيجاني بالرقي، **مداخلة بعنوان السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية**، الملتقى الوطني حول الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، جامعة باجي مختار،عنابة، يومي21 و 22 أكتوبر 2008.

14. بن طاهر حسين وآخرون، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012.

15. بلعادي عمار، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية –واقع،رهانات وآفاق–،جامعة أم البواقي، الجزائر،06-07 ديسمبر2010.

16. عبد الكريم سهام وآخرون، **دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر (محاسبة خزينة)**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، جامعة سعيد دحلب، البليدة،الجزائر،13 - 14- 15 أكتوبر2009.

17. بن ناصر عيسى و بوهرين فتيحة، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية قسنطينة**، مداخلة في ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس،الجزائر، 2010.

القرارات، القوانين،المراسيم:

18. القرار المؤرخ في 26 يوليو2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

19. **المعيار المحاسبة المتعلق بالمحاسبة المبسط**، م م 42 .

20. المرسوم التنفيذي 08- 156 **المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.

21. المرسوم التنفيذي 09-110 **المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي**.

22. **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

23. **لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي**.

24. الفقرة 09 **من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على أن مستخدمي القوائم المالية**، المادة43:طبقا للمادتين5و22 من القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة2007 .

المجلات:

25. عبد اللطيف زيود، وأخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007.

26.خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**، مجلة جامعة دمشق – قسم المحاسبة – آلية الاقتصاد–المجلد (18) العدد (2) 2002.

27.-Moonitz M, The Basic Postulates of Accounting, Research Study No. 1 AICPA, 1961

28.-KOHLER, L. Eric, "A Dictionary for Accountants", Englewood cliffs, Prentice-Hall, 1979,